



**" فَعَالٍ " المَعْدُولَةُ بِنَاوُهَا  
وَعِلَاقَتُهُ بِالْمَنْطِقِ الصَّوْتِي  
الرُّكُورَةُ**

**سَارَةُ صَالِحِ عَمْرٍ بَادِحِدِح**

أَسْتَاذُ النُّحُوِّ وَالصَّرْفِ الْمُسَاعِدُ - قِسْمُ الْمَوَادِّ الْعَامَّةِ - كَلِيَّةُ  
الْأَدَابِ وَالْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ - جَامِعَةُ الْمَلِكِ عَبْدِ الْعَزِيزِ -  
الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ

العدد الخامس والعشرون

للعام ١٤٤٣هـ / ٢٠٢١م

الجزء الثالث عشر

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠ / ٢٠٢١م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050  
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## "فَعَال" المعدولة بناؤها وعلاقته بالمنطق الصّوتي

سارة صالح عمر بادحدح

قسم المواد العامة - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة الملك عبدالعزيز - المملكة  
العربية السعودية

البريد الإلكتروني: [Sbadahdah@kau.edu.sa](mailto:Sbadahdah@kau.edu.sa)

### المخلص

تحدّث هذا البحث عن "فَعَال" في كلام العرب وأنواعها، وبين أن صيغة "فَعَال" في كلام العرب على ضربين: معدولة وغير معدولة، وتم تفصيل الحديث عن المعدولة، وأنها على خمسة أضرب، هي: "فَعَال" اسم فعل، و"فَعَال" علم مؤنث، و"فَعَال" صفة مؤنثة، وهي على ضربين: ملازمة للنداء وجارية مجرى الأعلام، والرابع "فَعَال" المراد بها المصدر، والخامس "فَعَال" المراد بها الحال، وبيان لماذا كانت هذه الصيغة مبنية، والكشف عن أسباب ذلك، وعلاقة ذلك البناء بالمنطق الصوتي، وتوصّلت الدراسة إلى أن "فَعَال" المعدولة الغرض منها التوكيد والمبالغة، وسبب بناء "فَعَال" التي هي اسم فعل؛ راجع لأحد أمرين، هما تضمّنها معنى اللام أو لوقوعها موقع المبنى وهو فعل الأمر، أما عن سبب بناء بقية الأنواع المعدولة فهو الحمل والمشابهة على اسم الفعل في الوزن والعدل والتأنيث، وسبب اختيار الكسر لما فيه من معنى التأنيث، وسرّ علاقة ذلك البناء بالمنطق الصوتي، هو الفرار من تسكين هذه الصيغة للمحافظة على وزنها.

الكلمات المفتاحية: صيغة "فَعَال"، أنواع "فَعَال"، سبب بناء "فَعَال"، علاقة ذلك

البناء بالمنطق الصّوتي.

## 'Functional' modulated structure and its relation to phonemic logic

Sarah Saleh Omar Badahdah

Department of General Studies, College of Arts and Humanities, King  
Abdulaziz University, Kingdom of Saudi Arabia

Email: [Sbadahdah@kau.edu.sa](mailto:Sbadahdah@kau.edu.sa)

### Abstract

This research talked about 'active' in the speech of the Arabs and its types. 'Active' is a feminine adjective, and it is of two types: inseparable in the call and in the course of the flags. And the fourth "active" is intended by the infinitive, and the fifth is "active" intended by the case and an explanation of why this formula was built and a statement of the reasons for that and the relationship of that construction to the phonemic logic. For one of two things, they are included in the meaning of the lam or because it is located in the location of the building, which is the verb of the command. As for the reason for building the rest of the modified types, it is pregnancy and the similarity to the noun of the verb in weight, justice and femininity, and the reason for choosing the fraction because of the meaning of femininity and the relationship of that construction to phonemic logic is to escape from inhabiting this formula to maintain On its weight.

**Keywords:** Active form, passive types, reason for an active structure, the relationship of that structure to phonemic logic .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ،  
أَمَّا بَعْدُ:

فإنه لا يخفى على كل ذي لبّ راشد، أهميّة النحو العربي في تقويم  
اللّسان، وفهم القرآن، ورفعة الإنسان.

ومعلوم أنّ النحو العربي من العلوم الجليلة، العظيمة النفع، والمليئة  
بالكنوز التي تحتاج إلى من يكشف عنها، ويبرز كنهها وقيمتها، ويبين  
أسرارها وخفاياها.

ومن هذا المنطلق، حاول هذا البحث الكشف عن صيغة من صيغ  
العربية، وبيان أنواعها واستعمالاتها، وإبراز أهم القضايا المتعلقة بها، وهذه  
الصيغة هي صيغة "أفعال"، وكان تناولها في البحث مختصراً موجزاً يهدف  
إلى بيان أنواعها والمذاهب فيها، وبيان سبب بنائها وعلاقته بالمنطق  
الصوتي.

### • مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في محاولة بيان التفسير الصوتي للبناء؛  
ولعلّ محاولة تفسير سبب البناء من الناحية الصوتية هو ما تميّزت به هذه  
الدراسة عن غيرها من الدراسات التي تناولت صيغة "أفعال".

### • فروض البحث:

حاولت هذه الدراسة الإجابة عن عدد من الأسئلة، هي:





• ما أضرب صيغة "فَعَالٍ" في كلام العرب؟

• ما سبب بناء هذه الصيغة؟

• ما سبب اختيار الكسر للبناء؟

• ما التفسير الصوتي للبناء على الكسر؟

### • أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث في بيان سبب البناء على الكسر، والتفسير الصوتي لهذه الظاهرة.

### • منهج البحث:

تقوم دراسة الباحثة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال محاولة رصد أنواع "فَعَالٍ" في كلام العرب، ومذاهب النحاة فيها، وبيان سبب بناء هذه الصيغة، واستعراض ما ذكره النحاة من أسباب للبناء، ومحاولة ربط ذلك بالمنطق الصوتي.

### • الدراسات السابقة:

يمكن تقسيم الدراسات السابقة - حسب ما اطلعت عليه الباحثة - إلى قسمين:

قسم عن "فَعَالٍ" في القرآن الكريم، ومن ذلك:

- "التداخل الدلالي في صيغة (فَعَالٍ) بين المفرد والجمع في القرآن

الكريم"، د. حمدي بدر الدين إبراهيم، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها، عدد (١٩):

تحدّث الباحث في هذه الدراسة عن تعدّد دلالات صيغة (فَعَال)؛ فهي من أوزان مصادر الفعل الثلاثي، ومن الأوزان القياسية لمصادر الفعل الرباعي، وتجيء في الأصوات، وهي في جموع التكسير من أوزان جمع الكثرة، وقد تأتي الكلمة مفردًا وجمع تكسير، مثل هِجَان ودِلَاص. وقد حَصَرَ الباحث جميع الكلمات التي جاءت في القرآن على هذه الصيغة، ثم تناوَل بعضها بالدراسة، فمنها ما جاء مفردًا، ومنها ما جاء جمع تكسير، ومنها ما جاء محتملاً للمفرد ولجمع التكسير، ومنها ما جاء مختومًا بالتاء المربوطة، ومنها ما جاء على صيغة (فَعَال) في قراءات أخرى غير رواية حَفْص عن عاصم. ويلاحظ أن بعض الكلمات يأتي مفردًا في موضع، وجمع تكسير في موضع آخر، وبعضها يحتمل الأمرين في الموضع نفسه، على اختلاف في درجة قُبُول كِلَا الاحتمالين، وبعض جمع التكسير يحتمل أن يكون لأكثر من مفرد، إما في الموضع نفسه، في (خِلَال)، وإما في مواضع متعددة، كما في (رِجَال). وقد بدا واضحًا أثر السياق ومراعاة القاعدة النحوية في توجيه بعض الكلمات على أنها مفرد أو جمع تكسير، كما في (إِمَام) و(خِصَام) و(خِلَال)، ولم تَحُلْ بعض التوجيهات من تكلف غير مقبول، وذلك كما في توجيه كلمة (عِشَاء) على أنها جمع (عَاشٍ)، وتوجيه كلمة (كِتَاب) على أنها جمع (كَاتِب). وتختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحثة من وجهين، الأول: أن الباحثة تناولت صيغة (فَعَال) بفتح الفاء، والباحث تناول (فِعَال) بكسر الفاء. والثاني: أن دراسة الباحثة عامّة في كلام العرب وليست محدّدة؛ بينما دراسة الباحث مقصورة على ما جاء من هذه الصيغة في القرآن الكريم.

- " صيغة (فَعَال) مصدرًا في القرآن الكريم: دراسة دلالية لمحمد عيد

علي محمد، مجلة آداب ذي قار، مج (٣)، عدد (٩).

إن من أوجه إعجاز القرآن الكريم روعة بيانه وجمال تعبيره، ولاسيما الإعجاز اللغوي، ويعد هذا البحث أحد دراسات الإعجاز الصرفي؛ إذ قدّم الباحث فيه دراسة دلالية لألفاظ صيغة (فعال) في القرآن، وقد تطرّق إلى دلالة صرفية واحدة ألا وهي المصدرية، أي الألفاظ التي جاءت مصدرًا على صيغة (فعال) وبيان دلالات هذه الألفاظ، والدلالة المصدرية تأتي في المرتبة الثانية من حيث النسبة بعد الاسمية، ولكن يُعدّ أكثر أهمية -في التعبير- من غيره؛ لما فيه من خاصية في الاستعمال ودقّة لوضع الصيغ الصرفية، فهو واسع الدلالة كثير الاستعمال، ولما فيه من خصائص ومعانٍ من الاسم والفعل. ومن النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة أنّ للحركة وصوتها أثرًا في التعبير عن المعنى وتجسيمه، وبيان الفروق الدلالية بين الألفاظ وتمييزها. وقد وجد الباحث أنّ صيغة (فعال) بضم الفاء تأتي مصدرًا لكلّ فعل لازم على صيغة (فعل) لتدلّ على الصوت والداء وما تحطّم من شيء وتكسر، وتأتي هذه الصيغة مصدرًا سماعياً في غير (فعل) اللازم، من ذلك الفعل (دعا) ومضارعه (يدعو) وهو فعلٌ متعدّد على وزن (فعل). وقد وجد الباحث أنّ هناك علاقة بين معاني الألفاظ الواردة في الآيات القرآنية ودلالاتها الصرفية، مثل لفظة (مكء) التي جاءت مصدرًا على صيغة (فعال) فهذه اللفظة تدلّ على الصوت الناتج من الصغير، وهذه الصيغة تدلّ على الصوت؛ فحدث توافق بين دلالة اللفظة وبنيتها الصرفية. وتبيّن للباحث أنّ صيغة (فعال) بضم الفاء والتي تدلّ على تفرّق الشيء وتلاشيه قد جاءت في الأسماء نحو لفظة (جُذاذ). كما لاحظ أنّ السمة الغالبة في صيغة (فعال) الدلالة على الصوت، والمرض، وبعض الانحرافات، إذ يجمعها جامع واحد وهو الدلالة على المعاناة والمكابدة، وهناك بعض الألفاظ لا تنتمي إلى هذه

الدلالات بصورة مباشرة إلاً أنّها تربطها علاقة بالدلالة الجامعة -المعاناة والمكابدة- فمثلاً لفظة (نُعاس) التي تدلّ على النوم أو فترة في الحواس، وهذه الدلالة مقاربة لدلالة المرض فهي ترتبط بالمعاناة، كذلك لفظة (جُذاذ) إذ إنّ أصل دلالتها كسر الشيء أو قطعه وهذه الدلالة ترتبط بالمكابدة، ومثلها لفظة (رُفات)، ولفظة (أجاج) التي يدلّ أصلها على شدة الحرّ أو الملوحة، وهذه الدلالة ترتبط بدلالة المعاناة.

والفرق واضح بين هذه الدراسة ودراسة الباحثة في أمرين، الأول: اقتصار هذه الدراسة على أمثلة من القرآن، والأمر الثاني: ربط معاني الألفاظ بالدلالات الصرفية.

القسم الثاني: عن (فعال) في كلام العرب عامة دون قصر الدراسة على أمثلة من القرآن الكريم، ومن ذلك:

- صيغة "فعال" وكواسعها بين الفصحى والعامية، لمحمود عبدالمنعم الديب، حوليات آداب عين شمس، مج (٤٨):

حفلت صيغة (فعال) بطاقات دلالية متنوّعة تتبدّى في الألفاظ المصوغة على مثالها، ولا سيّما حين تلحقها كاسعة التاء والياء المشدّدة، وقد عالج الباحث ما جاء على مثال (فعال) على النحو التالي: أ. (فعال) مبالغة. ب. (فعال) نسباً ومزاولة. ج. (فعال) اسماً. وقد أثمرت هذه الدراسة بعض النتائج، أهمها: ١. تقبل صيغة (فعال) صفة للمبالغة كاسعة (التاء) على وجهين، الأول: الفرق بين المذكر والمؤنث، نحو: ركاب وركابة. الثاني: تأكيد المبالغة (مدحاً وذمّاً)، نحو: علامة ولحانة، يستوي في ذلك المذكر والمؤنث. ٢. اقتصدت العامية في أبنيتها فاستعمت (فعال/ة) بمعنى

(فاعل/ة) تارة، وبقصد المبالغة تارة أخرى. ٣. تقبل صيغة (فعال) مزاولة كاسعة (الياء) المشددة على وجهين، الأول: إشباع معنى الصفة فيها على قلة؛ لغلبة الاسمىة عليها. الثاني: الفصل بين صانع الشيء وملازمه إذا خيف اللبس بينهما، فجعل (فعال، كزجاج) للصانع، و(فعالي، كزجاجي) للبايع. ٤. تقبل صيغة (فعال) نسباً ومزاولة كاسعة (التاء) لأربعة أغراض، الأول: للفرق بين المذكر والمؤنث، نحو: الخباز والخبازة. الثاني: للدلالة على الجماعة، نحو: الجمالة والسيافة، كما تقبل جمع السلامة بـ(الواو والنون) و(الألف والتاء). الثالث: للدلالة على الآلة، نحو: الحراقة والنقطة. الرابع: للدلالة على المكان الذي يظهر فيه شيء، نحو: القلاءة والملاحة. وهذه الدراسة تختلف عن دراسة الباحثة؛ فقد ركزت على معاني "فعال" عندما تلحقها التاء والياء، ولم تتناول الباحثة هذا الجانب، بل ركزت على العلاقة بين البناء على الكسر والمنطق الصوتي.

- صيغة "فعال" ودلالاتها لحازم طه الحاج مجلة آداب الرافدين، العدد

التاسع:

تحدّث الباحث عن صيغة "فعال" -بالضم- وجمعها وصنفها وفق

معانيها الجامعة، على النحو التالي:

- "فعال" الدالة على القطع أو البرد.

- "فعال" الدال على الكسر.

- "فعال" الدال على النحت. وغيرها من المعاني التي زادت عن

العشرة.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن صيغة "فَعَال" ترجع إلى أصليين مفترضين، الأول: اسم مفعول قديم توقف الاشتقاق على صيغته فيما بعد.

الثاني: مصدر لأفعال قليلة مبنية للمجهول، غلبت في الدلالة على الأدواء والعلل، ثم امتد استعمال "فَعَال" كمصدر إلى أفعال مبنية للمعلوم؛ فجاءت المعاجم بالصيغتين معاً.

ويظهر ممّا سبق، اختلاف هذه الدراسة -إذ ركّزت على المعاني والدلالات- عن دراسة الباحثة.

### • تصميم البحث:

• أولاً: المقدمة: وتشمل بيان أهمية الموضوع، وسبب اختياره، وتوضيح المنهج المتبع في معالجته وعرضه، والتعريف بالدراسات السابقة.

• ثانياً: التمهيد: واشتمل على بيان نبذة موجزة جداً عن "فَعَال".

• ثالثاً: قسّم البحث إلى ثلاثة أقسام:

• الأول: "فَعَال" في كلام العرب وأنواعها.

• الثاني: "فَعَال" المعدولة، أنواعها ومذاهب النحاة منها.

• الثالث: بناء هذه الصيغة، وعلاقته بالمنطق الصّوتي.

• رابعاً: الخاتمة: وتمّ فيها بيان أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة.

والله أسأل، أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، ونافعاً ومفيداً لمن اطلع عليه وقرأه، وأن يجعله في ميزان حسناتي، إنّه جواد كريم.



## التمهيد

تُبنى (فَعَال) من كل فعل ثلاثي، من (فَعَلَ) أو (فَعَلَّ) أو (فَعَلَّ) فقط ولا يجوز بناؤها ممَّا زاد على ذلك، وأمَّا ما سمع عن العرب من غير الثلاثي فإنه يحفظ ولا يقاس عليه. قال سيبويه: "واعلم أنَّ (فَعَال) جائزة من كلِّ ما كان على بناء (فَعَلَ) أو (فَعَلَّ) أو (فَعَلَّ). ولا يجوز من (أفعلت)؛ لأنَّ لم نسمعه من بنات الأربعة. إلَّا أن تسمع شيئاً فتجيزه فيما سمعت، ولا تجاوزه، فمن ذلك: قرَّارٍ وعرعارٍ"<sup>(١)</sup>، ثم قال بعد ذلك: "واعلم أنَّ فعال ليس بمطرَّد في الصفات نحو: حَلَّاق، ولا في مصدر نحو: فجارٍ، وإنَّما يطرد هذا الباب في النداء والأمر"<sup>(٢)</sup>.

ويرجع سبب بناء "فعال" من الفعل الثلاثي فقط؛ إلى أنَّ هذا البناء يدلُّ في أصله على تكثير الفعل؛ لتوكيد الكلام، ولا يمكن تكثير الفعل إلَّا في الثلاثي فيقال: ضَرَبَ وَقَتَلَ، في الثلاثي. ثم يكثر هذا الفعل فيقال: تضارب وتقاتل؛ فيدلُّ على أنَّ الفعل وقع من فاعلين، وهذا فيه تكثير للفعل. وكذلك يقال: ضَرَبَ وَقَتَلَ، إذا أمعن في الضرب والقتل، وهذا تكثير للفعل أيضاً.

ولا يكون هذا التكثير إلَّا في الثلاثي، قال ابن سيده: "لا يجوز أن يقع عدل في نوات الأربعة؛ لأنَّ العدل إنَّما وقع في الثلاثي، لأنَّه يقال فيه (فاعلت)، إذا كان من كل واحد من الفاعلين فعلٌ مثل فعل الآخر، كقولك:

(١) سيبويه، عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق وشرح: هارون، عبدالسلام محمد، ج ٣ (بيروت:

دار الجيل): ٢٨٠.

(٢) المرجع السابق: ج ٣: ٢٨٠.

ضاربتة وشاتمته. ويقع فيه تكثير الفعل كقولك: ضربت وقتلت، وما أشبه ذلك<sup>(١)</sup>.

وتحمل صيغة (فَعَال) معنى التوكيد، وهذا المعنى هو السر في أنّ هذا البناء لم يشع في كلام العرب، ولم يكثر دورانها على ألسنتهم؛ لأنّ الحاجة إلى تكثير الفعل لتوكيد الكلام يُعدّ شيئاً عارضاً في الحياة اليوميّة، وليس بدائم. كما أنّ التوكيد هو السر أيضاً في كثرة استعمال هذا البناء في النداء والتهديد والتحذير والزجر، والشتم والمبالغة في الوصف، أو الدلالة على غلبته على الشيء، وما إلى ذلك من المعاني التي تشتد الحاجة إلى توكيد الكلام فيها<sup>(٢)</sup>.

(١) ابن سيده، علي بن إسماعيل، المخصص، ج ١٧ (المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية: ١٣٢١هـ-): ٦٥.

(٢) الصغاني، رضي الدين الحسن بن محمد، ما بنته العرب على فَعَال، تحقيق: د. حسن، عزة، (دمشق: مطبوعات المجمع العلمي: ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م): ٢٧. (مقدمة التحقيق): ٣٠.



ISSN 2356-9050 الترقيم الدولي  
ISSN 2636 - 316X الترقيم الدولي الإلكتروني



حولية كلية اللغة العربية بجرزا  
مجلة علمية محكمة

# القسم الأول

## (فَعَالٍ) في كلام العرب



استعمل وزن "فَعَال" في كلام العرب معدولًا وغير معدول، أما المعدول فهو على خمسة أضرب<sup>(١)</sup>، وغير المعدول فعلى أربعة أضرب.

### أولاً: غير المعدول:

وهو على أربعة أضرب:

١- أن يكون اسمًا مفردًا مذكرًا، نحو: غَزَالٍ وفَدَانٍ، أو مفردًا مؤنثًا، كعِنَاقٍ وأَتَانٍ.

٢- أن يكون وصفًا لمذكر، كجَوَادٍ وجَبَانٍ، ولمؤنث، كحَصَانٍ ورَزَانٍ.

٣- أن يكون مصدرًا، نحو: ذَهَابٍ وضمَانٍ.

٤- أن يكون جمعًا، كجَرَادٍ وبنَانٍ وسَحَابٍ<sup>(٢)</sup>.

(١) لم يتفق النحاة على أضرب المعدول من "فَعَال"، فمنهم من عدّها أربعة، ومنهم من عدّها خمسة، ومنهم من جمع أكثر من ضرب في قسم واحد، ينظر: سيوييه، عثمان بن قنبر، الكتاب، مرجع سابق: ج٣/٢٧٠، المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: حمد، حسن ود. يعقوب، إيميل، ج٣: (بيروت: دار الكتب العلمية: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م): ٣٠٥. ابن السراج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: د. الفتلي، عبدالحسين، ط٤، ج٢: (لبنان: مؤسسة الرسالة: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م): ٨٨، الاسترأبازي، رضي الدين، شرح الرضي على الكافية في النحو، تحقيق: د. مكرم، عبدالعال سالم، ج٤: (القاهرة: عالم الكتب: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م): ٣٣، ابن خروف، علي بن محمد، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: د. عرب، سلوى محمد عمر، رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه، ج٢ (جامعة أم القرى: ١٤١٩هـ): ٩٤٧، ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، ج٤ (بيروت: عالم الكتب): ٤٩.

(٢) ابن الشجري، هبة الله بن علي، أمالي ابن الشجري، تحقيق: د. الطناحي، محمد محمود، ج٢ (القاهرة: مكتبة الخانجي: ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م): ٣٥١، ذكر ابن الشجري أن "سحاب ونحوه" جمعًا، والصواب أنها اسم جنس جمعي؛ إذ لم يذكر علماء الصرف من أبنية جموع التكسير (فَعَال).

## ثانياً: المعدول<sup>(١)</sup>:

- ١- اسم الفعل، نحو: نزال وبابه.
  - ٢- فعّال "المراد بها المصدر"، نحو: فجار ويسار.
  - ٣- الصفة المؤنثة، وهي على ضربين:
    - أ- لازمة للنداء، نحو: يا لكاع، ويا خباث.
    - ب- غير لازمة للنداء، نحو: حلاق، وبراح.
  - ٤- العلم المؤنث، نحو: حذام، ورقاش.
  - ٥- فعّال "المراد بها الحال"، نحو: بداد.
- وسيتّم التفصيل لكل نوع من هذه الأنواع في موضعه من البحث، فلا داعي للتكرار.

---

(١) ينظر: المراجع في الهامش رقم (١)، إضافة إلى: الزجاج، أبو إسحاق، ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق: د. قراعة، هدى محمود، ط٣، (القاهرة: مكتبة الخازجي: ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م): ٩٦، حسن، عباس، النحو الوافي، ج٤ (القاهرة: دن: دت): ٢٦٠.

# القسم الثاني

## (فَعَالٍ) المَعْدُولَةُ

### أنواعها،

### ومذاهب النحاة فيها



## أنواع "فعال" المعدولة:

أولاً: اسم الفعل الأمر: (صيغة فعال منه):

تكلّم العرب بـ(فَعَالٍ) في كلامهم في مجال الأمر؛ وذلك عند حاجتهم لتكثير الفعل توكيداً للكلام، وتقوية لمعناه، وتثبيتته في نفس السامع. وهذا هو السر في أن أكثر ما يجيء منه مكرراً<sup>(١)</sup>. روى ابن سيده في المخصص: "قال أبو إسحاق الزجاج: باب "فَعَالٍ" في الأمر يراد به التوكيد. والدليل على ذلك أن أكثر ما يجيء منه مبني مكرراً، نحو قوله: حذارٍ من أرماحنا حذارٍ. وقوله: تَرَكَهَا من إبل تَرَكَهَا؛ وذلك عند شدة الحاجة إلى هذا الفعل، وحكي محمد بن يزيد عن المازني مثل قوله، وحكي عن المازني عن الأصمعي عن أبي عمرو مثل ذلك"<sup>(٢)</sup>.

-حقيقة هذا القسم، هل هو اسم أو فعل؟ (اسم الفعل ومنه فَعَالٍ):

وهو نزال وبابه، نحو: حذار ونعاء ومناع. جاء عن الأصمعي: "كانت العرب إذا مات منها ميت له قدر ركب ركباً فرساً، وجعل يسير في الناس ويقول نَعَاءٍ فلاتاً أي: انعه وأظهر خبر وفاته"<sup>(٣)</sup>.

وقال الصغاني عن "نزال": "وأنته زهير لما كان بمعنى المنازل،

فقال:

(١) الصغاني، ما بنته العرب على (فَعَالٍ)، مرجع سابق (مقدمة التحقيق): ٢٧.

(٢) ابن سيده، علي بن إسماعيل، المخصص، ج ١٧، مرجع سابق: ٦٥ - ٦٧.

(٣) الصغاني، ما بنته العرب على (فَعَالٍ)، مرجع سابق: ٧.

وَلَنْعِمَ حَشْوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالٍ، وَكُجَّ فِي الذُّعْرِ<sup>(١)</sup>

إن الكلمات السابقة -كما قرّر النحاة- تعني: انزل وانع واحذر وامنع. ويدل هذا على أن معناها معنى الفعل، وتدل على ما يدل عليه الفعل من الحدث والزمان. ومع هذه الدلالة اختلف النحاة حول حقيقتها، وأذكر هنا مذاهبهم فيها على النحو التالي:

المذهب الأول: كون هذه الكلمات أفعال حقيقة، وهذا مذهب الكوفيين، واحتجوا لذلك بأمور<sup>(٢)</sup>:

١- دلالتها على الحدث والزمان، وأنها لا يُسند إليها فلا تكون مبتدأة أو فاعلة، ولا يخبر عنها فتكون مفعولاً بها أو مجرورة.

٢- إظهار فاعلها وإضماره.

المذهب الثاني: يرى أصحاب هذا المذهب وهم بعض البصريين، أن هذه الكلمات أفعال استعملت استعمال الأسماء<sup>(٣)</sup> فهي أفعال حقيقة، لكن العرب أجرت ألفاظها على سنن الأسماء، فـ(نزال) هي (انزل) ثم أجري لفظها كلفظ الاسم، فتسميتها أسماء مراعاة للفظها، أما حقيقتها فكما تقدم<sup>(٤)</sup>.

(١) ابن أبي سلمى، زهير، ديوانه، شرحه: فاعور، علي حسن، ط١: (لبنان: بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م): ٥٤، سيبويه، عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق وشرح

هارون، عبدالسلام محمد، ط٣، ج٣: (القاهرة: مكتبة الخاتجي: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م): ٢٧١.

(٢) السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: شمس الدين، أحمد، ج٣ (لبنان: دار الكتب العلمية: ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م): ٨١ - ٨٢.

(٣) المرادي، ابن أم قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: سليمان، عبدالرحمن علي، ج٣ (القاهرة: دار الفكر العربي: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠١م)، ص: ١١٥٩.

(٤) د. حصة الرشود، بحث صيغة (أفعال)، مصدر سابق: ٤.

المذهب الثالث: مذهب البصريين، وهو أن هذه الألفاظ أسماء للألفاظ النائية عن الفعل، أو لمعانيها من الأحداث والأزمنة<sup>(١)</sup>، فدالاتها على الزمان بالوضع لا بالصيغة<sup>(٢)</sup>.

واحتجّ البصريون بأنها تقبل بعض علامات الأسماء، كالتنوين والتصريف، ولعدم قبولها علامات الأفعال، ولورودها على أوزان تخالف أوزان الأفعال<sup>(٣)</sup>.

المذهب الرابع: ذهب بعض المتأخرين إلى أنها ليست أسماءً ولا أفعالاً ولا حروفاً، فإنها خارجة عن أقسام الكلمة المشهورة، ويسمونها الخالفة أو خالفة الفعل، أي خليفته ونائبته في الدلالة على معناه<sup>(٤)</sup>.

- صوغه وقياسه:

يصاغ هذا الباب من كل فعل ثلاثي تام متصرف، وهو مطرد في القياس؛ لأنه باب واحد استعملته العرب كثيراً على منهج واحد، فليس ثمة ما يمنع قياسه. وهذا مذهب سيبويه، يقول في ذلك: "واعلم أن فعال جائزة من كل ما كان على بناء (فعل) أو (فعل) أو (فعل)، ولا يجوز من أفعلت؛ لأننا لم نسمعه من بنات الأربعة، إلا أن تسمع شيئاً فتجيزه فيما سمعت ولا

(١) الأزهرى، خالد زين الدين، التصريح بمضمون التوضيح، تحقيق: د. إبراهيم، عبدالفتاح

بحيري، ج ٤ (الزهراء للإعلام العربي: ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م): ١٤٣.

(٢) أبو حيان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب، مرجع سابق: ج ٥/٢٢٨٩.

(٣) المرادي، توضيح المقاصد، مرجع سابق: ج ٣/١١٥٩.

(٤) أبو حيان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب، ج ٥/٢٢٨٩، الصبان، محمد بن علي،

حاشيته على شرح الأشموني، تحقيق: شمس الدين إبراهيم، ج ٣ (بيروت: لبنان: دار الكتب

العلمية: ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م): ٢٨٩.

تجاوزه"<sup>(١)</sup>. وتبع سيبويه جمهور النحاة من بعده، ومنهم ابن الحاجب<sup>(٢)</sup> وابن مالك<sup>(٣)</sup> وابن هشام<sup>(٤)</sup> وغيرهم. ونسب إلى المبرد منع القياس والوقوف على ما سمع عن العرب، جاء في شرح الرضي: "قال المبرد: "فَعَال" في الأمر من الثلاثي مسموع فلا يقال قوام وقعاد، في قم واقعد؛ إذ ليس لأحد أن يبتدع صيغة لم تقلها العرب"<sup>(٥)</sup>. واختاره ابن السراج<sup>(٦)</sup> والزجاج<sup>(٧)</sup> وابن يعيش<sup>(٨)</sup>.

وذهبت الدكتورة حصة إلى أن القياس أولى، تقول: "إن توسيع القياس ليشمل غير الثلاثي أجود -في نظري- لأنه يمثل وسيلة من وسائل ثراء اللغة"<sup>(٩)</sup>.

- 
- (١) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج ٣/٢٨٠.
- (٢) ابن الحاجب، جلال الدين عمر عثمان، الكافية في النحو (ضمن كتاب شرح الرضي على الكافية في النحو)، تحقيق: د. مكرم، عبدالعال سالم، ج ٤، القاهرة: عالم الكتب: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م): ٣٣.
- (٣) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله، شرح التسهيل، تحقيق: د. السيد، عبدالرحمن ود. المختون، محمد بدوي، ج ٣، (هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان: ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م): ٤١٩.
- (٤) ابن هشام، جمال الدين عبدالله بن يوسف، شرح شذور الذهب، تحقيق: عبدالحميد، محمد محيي الدين، (بيروت: المكتبة العصرية: ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م): ١٢٧.
- (٥) الاسترأبادي، رضي الدين، شرحه على الكافية: مرجع سابق: ج ٤/٣٣.
- (٦) ابن السراج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: د. الفتلي، عبدالحسين، مرجع سابق، ج ١: ٧٦.
- (٧) الزجاج، أبو إسحاق، ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق: د. قراعة، هدى محمود، مرجع سابق: ٩٧.
- (٨) ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، ج ٤ (بيروت: عالم الكتب): ٥٠.
- (٩) د. الرشود، حصة مبارك، بحث صيغة (فَعَال) اسمًا لفعل الأمر، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية: ٨.



- العدل في هذا الباب:

اختلف النحاة في ذلك، فمنهم من رأى أن هذه الصيغة معدولة عن لفظ الأمر، ومنهم ذهب إلى أنها معدولة عن المصدر.

والمذهب الأول هو مذهب سيبويه، يقول بعد أن ذكر مجموعة من الشواهد التي استعملها العرب في (فَعَالٍ) بمعنى الأمر: "فالحذ في جميع هذا افعُل، ولكنه معدول عن حدّه"<sup>(١)</sup>.

ووافقه طائفة من النحويين ومنهم ابن الشجري<sup>(٢)</sup> وابن مالك<sup>(٣)</sup> الصيمري<sup>(٤)</sup>.

وذهب المبرد إلى أن هذه الألفاظ معدولة عن المصدر، فقال: "وأما ما كان في معنى الأمر فإنما كان حقه أن يكون موقوفاً لأنه معدول عن مصدر"<sup>(٥)</sup>. وتبعه ابن السراج<sup>(٦)</sup> والرضي<sup>(٧)</sup>.

ولعله يمكن أن يرجع سر عدل العرب هذه الصيغة عن الفعل أو المصدر

(١) سيبويه، الكتاب: مرجع سابق: ج٣/٢٧٢.

(٢) ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، مرجع سابق: ج٢/٣٥٢.

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، مرجع سابق: ج٣/٤٢٠.

(٤) الصيمري، عبدالله بن إسحاق، التبصرة والتذكرة، تحقيق: د. علي الدين، فتحي أحمد، ج٢ (دمشق: دار الفكر: ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م): ٥٦٤.

(٥) المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: حمد، حسن ود. يعقوب، إميل، مرجع سابق: ج٣/٣٠٥.

(٦) ابن السراج، الأصول: مرجع سابق، ج٢/١٣٢.

(٧) الاسترأباضي، شرح الكافية، مرجع سابق، ج٤/٣-٤.

إلى هذه الأسماء، شغفهم بالإيجاز وطلباً له<sup>(١)</sup>، ومن أجل المبالغة<sup>(٢)</sup>، وذلك عند حاجتهم إلى تكثير الفعل ولتوكيد الكلام، وتقوية معناه، وتشبيته في نفس السامع؛ لذا نجد أن أكثره جاء مكرراً، كما في قول الشاعر:

حَدَارٍ مِنْ أَرْمَاحِنَا حَدَارٍ<sup>(٣)</sup>

وقوله: تَرَكَهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَكَهَا<sup>(٤)</sup>

وقال ابن السراج مبيناً سر العدل: "فجميع هذه الأسماء التي سمّي بها الفعل إنما أريد بها المبالغة، ولولا ذلك لكانت الأفعال قد كَفَّت عنها"<sup>(٥)</sup>.

- تأنيث "فَعَال" اسماً للفعل:

يرى جمهور النحاة أن هذه الأسماء مؤنثة، وفي مقدمتهم سيبويه، إذ يقول: "وحرك بالكسر، لأن الكسر ممّا يؤنث به، تقول: إنك ذاهبة، وأنت ذاهبة"<sup>(٦)</sup>. واستدل المبرد على التأنيث بالعدل عن المؤنث، وذلك بقوله: "ممّا لا يكون إلا معرفة مكسوراً ما كان اسماً للفعل، نحو: نزال يا فتى، ومعناه

(١) د. الرشود، حصة مبارك، بحث صيغة (فَعَال)، مرجع سابق: ٩.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل: مرجع سابق، ج ٤/٥٠، الرضي شرحه على الكافية، مرجع سابق، ج ٣/٣٦.

(٣) هذا بيت من الرجز المشطور وهو من شواهد سيبويه، عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق وشرح: هارون، عبدالسلام محمد، ط ٣، ج ٣: (القاهرة: مكتبة الخانجي: ٥١٤٠٨-١٩٨٨م): ٢٧١.

(٤) هذا بيت من الرجز المشطور لأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي، المرجع السابق: ٢٧١/٣.

(٥) ابن السراج، الأصول في النحو، مرجع سابق: ج ٢/١٣٤.

(٦) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق: ج ٣/٢٧٢.

انزل، وكذلك تراك زيّدًا، أي اتركه، فهما معدولان عن المتاركة والمنازلة<sup>(١)</sup>.

وترى الدكتورة حصة أن هذه الأسماء حالها كحال الفعل لا توصف بتذكير ولا تأنيث، بل تكون حسب ما يسند إليها، فإن كان المسند إليها مؤنثًا فهي مؤنثة، وإن كان المسند إليها مذكرًا فهي مذكّرة<sup>(٢)</sup>.

- هل لهذه الأسماء محل من الإعراب؟

يرى طائفة من النحاة أن لهذه الأسماء محلاً من الإعراب بناء على أنها أسماء، والأسماء مستحقّة الإعراب بالتركيب، على ما ثبت من لغة العرب، سواء وقعت موقع ما له محل من الإعراب أو ما ليس له محل؛ ولذلك كان الإجماع على أن سائر المبنيات إذا وقعت مركبة فهي معربة محلاً<sup>(٣)</sup>.

وانقسموا في إعرابها إلى فريقين<sup>(٤)</sup>:

الأول: يرى أنه منصوب نصب المصدر، كأنه قد قيل في صه: "سكوتًا"، أي اسكت سكوتًا، فبني لأنه أقيم مقام اسكت، وكانت موضعه نصبًا لكونه واقعًا موقع "سكوتًا".

(١) المبرد، محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: د. الدالي، محمد أحمد، ط: ٣،

ج: ٢ (بيروت: مؤسسة الرسالة: ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م): ٥٨٧.

(٢) الرشود، د. حصة، بحث صيغة فعال: مرجع سابق: ١٥.

(٣) ابن الحاجب، عمر عثمان، أمالي بن الحاجب، تحقيق: قداره، فخر صالح، ج ١ (بيروت:

دار الجيل، عمان: دار الأردن: ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م): ٣٦٥ - ٣٦٦.

(٤) السابق: ج ١/٣٦٦ - ٣٦٧.

الثاني: يرى أن يكون مبتدأ، ويكون الضمير فيها مرفوعاً على أنه فاعل، واستغني عن الخبر، كما استغني عنه في مثل: أقائم الزيدان؟ وقد حكم عليه بالابتداء؛ لأنه جرد عن العوامل اللفظية، وهذا الوجه أحسن. وهناك فريق كان يرى أن هذه الأسماء ليس لها محل من الإعراب؛ لأنها وضعت موضع ما لا محل له من الإعراب، فكان حكمها كحكمه<sup>(١)</sup>. ونسب هذا المذهب للجُمهور<sup>(٢)</sup>.

وذهب المازني ومن وافقه، إلى أنها في موضع نصب بضمير، ونقل هذا الرأي أيضاً عن سيبويه والفراسي، كما نسب إليهما القول بأنه لا محل لها من الإعراب<sup>(٣)</sup>.

### ثانياً: فَعَال (العلم المؤنث):

هو العلم على النساء المعدول عن مثال "فاعلة"<sup>(٤)</sup>، وهو ضرب من المرتجل؛ لأنه لم يكن قبل العلمية معدولاً ثم نقل بعد ذلك إلى العلمية، وهو مقطوع عن معنى الوصفية<sup>(٥)</sup>، ومن هذه الأسماء "حذام" واشتقاقه من الحذم، وله معنيان: القطع، والمشى الخفيف<sup>(٦)</sup>، وهو معدول عن "حاذمة" علماً، يقال: حذمت الشيء حذماً قطعته، وسيف حذيم أي قاطع، وبه سمّي حذيمة بن يربوع بن غيظ بن مرّة<sup>(٧)</sup>، و"قطام" اسم امرأة معدول عن قاطمة، وهو

(١) ابن الحاجب، عمر عثمان، أمالي بن الحاجب، تحقيق: قداره، فخر صالح، ج ١ (بيروت: دار الجيل، عمان: دار الأردن: ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م): ج ١/٣٦٥.

(٢) السابق: ج ٣: ٢٨٩.

(٣) الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان: مرجع السابق: ج ٣/٢٨٩.

(٤) ابن الشجري، هبة الله بن علي، تحقيق: د. الطناحي، محمد محمود، أمالي ابن الشجري، مرجع سابق: ج ٢/٣٦٠.

(٥) ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، مرجع سابق: ج ٤/٦٢.

(٦) ابن الشجري، هبة الله بن علي، أمالي ابن الشجري، مرجع سابق: ج ٢/٣٦٠.

(٧) ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، مرجع سابق: ج ٤/٦٢.

مأخوذ من القطم وهو العض وقطع الشيء بمقدم الفم؛ ولذلك قيل للصقر قطامي، ومنه لقب الشاعر قطامي، بضم القاف وفتحها<sup>(١)</sup>. وقد يكون مشتقاً من "القطم" وهو الشهوة يقال: فحلَّ قَطِمٌ إذا كان يشتهي الضراب<sup>(٢)</sup>. و"رقاش" من الرقش وهو مثل النقش، ومنه حية رقصاء إذا كانت منقطة<sup>(٣)</sup>. و"غلاب" من أسماء النساء مأخوذ من غلبه يغلبه غلباً وغلبة، قال تعالى: ﴿وَهُمْ مِّنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾<sup>(٤)</sup>. و"بهان" اسم امرأة، وهو مأخوذ من قولهم امرأة بهانة أي ضحاكة طيبة، و"سجاح" اسم امرأة من بني يربوع تنبأت في زمن مسيلمة، وهو مأخوذ من قولهم وجه سجح أي حسن مستقيم الصورة، وهي معدولة عن "ساجحة" و"خطاف" معدول عن خاطفة كأنها تخطف الصيد أي تستلبه، و"حصاف" اسم فرس وهو من قولهم فرس محصف وناقاة محصاف أي سريعة، و"عرار" اسم بقرة، و"قتام" و"فشاح" و"جعار" و"فقتام" اسم الأنثى من الضباع<sup>(٥)</sup>. و"ظفار" اسم لبلدة عند بني تميم، و"سكاب" اسم لفرس<sup>(٦)</sup>، و"كساب" اسم لكلبة<sup>(٧)</sup>. وفي المفصل خصاف لفرس، وخطاف لكلبة وعرار للبلد<sup>(٨)</sup>.

(١) المرجع سابق: ج ٤/٦٢.

(٢) ابن الشجري، هبة الله، أمالي ابن الشجري، مرجع سابق: ٣٦٠/٢.

(٣) المرجع السابق: ٣٦٠/٢.

(٤) الروم: ٣.

(٥) ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل: مرجع سابق: ج ٤/٦٢ - ٦٣.

(٦) السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق، شمس الدين، أحمد، مرجع سابق: ج ١/ ٩٩.

(٧) ابن هشام، عبدالله جمال الدين بن يوسف، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه كتاب: منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، عبد الحميد، محمد يحيى الدين، مرجع سابق: ١٢٨.

(٨) الزمخشري، أبو القاسم محمود، المفصل، وبذيله المفصل في شرح أبيات المفصل، الحلبي، محمد بدر (بيروت: دار ومكتبة الهلال: ١٩٩٣م): ٢٠١.

- هل هذه الأعلام معدولة باتفاق جميع النحاة؟

معنى العدل: "أن يشتق من الاسم النكرة الشائع اسم ويغير بناؤه، إما لإزالة معنى إلى معنى، وإما لأن يسمّى به، ... ويجيء على "أفعال" مكسور اللام، نحو: حذام وقطام"<sup>(١)</sup>.

ذهب سيبويه إلى أنه معدول عن فاعلة، قال: "ألا ترى أن بني تميم يقولون: هذه قطامٌ وهذه حذامٌ؛ لأن هذه معدولة عن حاذمة، وقطامٌ عن قاطمة أو قطمة، وإنما كل واحدة معدولة عن الاسم الذي هو علم ليس عن صفة"<sup>(٢)</sup>، ووافقه عدد من النحاة، كابن الحاجب<sup>(٣)</sup> وابن خروف<sup>(٤)</sup> والزمخشري<sup>(٥)</sup> وغيرهم.

ونسب إلى المبرد أنه ذهب إلى أن (فعالٍ في نحو حذام غير معدولة)<sup>(٦)</sup>، وذلك في قوله: "وأما بنو تميم فلا يكسرون اسم المرأة، ولكنهم يجرونه

(١) ابن السراج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: د. الفتلي، عبدالحسين، مرجع سابق: ج ٢/ ٨٨ - ٨٩.

(٢) سيبويه، عمرو بن عثمان، كتاب سيبويه، تحقيق: هارون، عبدالسلام، مرجع سابق: ج ٣/ ٢٧٧ - ٢٧٨.

(٣) ابن الحاجب، أبو عمر عثمان، أمالي ابن الحاجب، تحقيق: د. قدره، فخر صالح، ج ٢: مرجع سابق: ٣٦٤.

(٤) ابن خروف، علي بن محمد، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: د. عرب، سلوى محمد عمر، مرجع سابق: ج ٢/ ٩٤٩ - ٩٥٠.

(٥) الزمخشري، أبو القاسم محمود، المفصل، وبذيله المفصل في شرح أبيات المفصل، الحلبي، محمد بدر، مرجع سابق: ٢٠١.

(٦) ابن هشام، عبدالله جمال الدين بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، عبد الحميد، محمد محيي الدين، ج ٤ (بيروت: المكتبة العصرية: ١٦/ ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م): ١١٩، السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، همع الهوامع، مرجع سابق: ج ١: ٩٩، الأزهرى، خالد زين الدين، التصريح بمضمون التوضيح، تحقيق: د. إبراهيم، عبدالفتاح بحيري، مرجع سابق: ج ٤/ ٢٦٤.

مجري غيره من المؤنث؛ لأنهم لا يذهبون به إلى العدول<sup>(١)</sup>. ونسب إليه ابن الشجري<sup>(٢)</sup> القول بالتأنيث والعدل معاً، وقد نص على ذلك بقوله: "ولما كان المؤنث معدولاً عمّاً لا ينصرف، عدل إلا ما لا يعرب" و... لأنه كان معدولاً عمّاً فيه علامة التأنيث<sup>(٣)</sup>.

وأرى أن المبرد ذهب إلى القول بالعدل ولم يرفضه، وإنما ذكره عدم العدل مخصوص بتفسيره عدم بنائه عند بني تميم، والله أعلم.

وقد صرح الرضي برفضه كون "فعال معدولاً بقوله: "... لم يقم دليل، كما ذكرنا، على عدلها"<sup>(٤)</sup>. وهو قد تحدث عن رفضه للعدل مع أسماء الأفعال وفي هذا النص عندما قال "كما ذكرنا"، فهو يشير إلى حديثه عن أسماء الأفعال ونصه: "والذي أرى كون أن أسماء الأفعال معدولة عن ألفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه، والأصل في كل معدول عن شيء أُلّا يخرج عن نوع المعدول عنه؛ أخذاً عن استقراء كلامهم، فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية إلى الاسمية..."<sup>(٥)</sup>. ووافقه من المحدثين عباس حسن<sup>(٦)</sup>.

هل صيغة "فعال" المعدولة عن حذام ونحوها قياسية؟ وماذا قيل في تأنيثها؟

(١) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: حمد، حسن/مراجعة: د. يعقوب، إيميل، مرجع سابق: ج ٣/ ٣١٢.

(٢) ابن الشجري، هبة الله بن علي، أمالي ابن الشجري، مرجع سابق: ٢/ ٣٦١.

(٣) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، مرجع سابق: ج ٣: ٣١٢.

(٤) الاسترأبادي، رضي الدين، شرحه على الكافية، مرجع سابق: ج ٤: ٤٣.

(٥) المرجع السابق: ج ٤/ ٣٧.

(٦) حسن، عباس، النحو الوافي، مرجع سابق: ج ٤/ ٢٥٩.

قال سيبويه: "واعلم أن فعلاً ليس بمطرّد في الصفات نحو: حلاق، ولا في مصدر نحو: فجار، وإنما يطرد هذا الباب في النداء والأمر"<sup>(١)</sup>. وقال ابن السراج: "وليس يطرد "فعال" إلا في النداء والأمر"<sup>(٢)</sup>. وهذا ما وقعت عليه مما قيل في هذا الشأن، ولعل سكوتهم عنه يوحي بأنه يقتصر فيه على السماع، والله أعلم.

وجاء في الارتشاف، في حديثه عن "حذام وبابه": "ومأخذها السماع كباب عمر"<sup>(٣)</sup>.

أما عن تأنيثه، فذهب جميع النحويين -فيما أعلم- إلى تأنيثه على اعتبار أنها أعلام على مؤنث<sup>(٤)</sup>، ويدل على ذلك بيت الألفية: ابن على الكسر فعال علماً مؤنثاً وهو نظير جثماً<sup>(٥)</sup>.

المذاهب في صيغة "فعال" العلم المؤنث:

ذكر سيبويه أن أهل الحجاز ذهبوا إلى بنائه، وأن مذهب بني تميم إعرابه إعراب ما لا ينصرف إذا لم يكن آخره راء، فإن كان آخره راءً فإن أهل الحجاز وبني تميم فيه متفقون على البناء<sup>(٦)</sup>. وأغلب النحاة من بعده

(١) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، مرجع سابق: ج ٣/ ٢٨٠.

(٢) ابن السراج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، مرجع سابق: ج ٢/ ٩٢.

(٣) أبو حيان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، مرجع سابق: ج ٢/ ٨٧٠.

(٤) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، مرجع سابق: ج ٣/ ٢٧٧، ابن السراج، محمد بن سهل،

الأصول في النحو، مرجع سابق: ٨٩، الأزهري، خالد زين الدين، التصريح بمضمون

التوضيح، مرجع سابق، ج ٤: ٢٦٣.

(٥) الصبان، محمد بن علي، حاشيته على الأشموني، مرجع سابق: ج ٣/ ٣٩٣.

(٦) سيبويه، عثمان بن قنبر، الكتاب، مرجع سابق: ج ٣/ ٢٧٧ / ٢٧٨ / ٣.



نقلوا ذلك عن الحجازيين والتميميين<sup>(١)</sup>، إلا إن بعضهم ذهب إلى أن بني تميم فيما في آخره راء لم يتفقوا على البناء، فمنهم من يبني ومنهم من يعرب<sup>(٢)</sup>، قال ابن الحاجب: "المذاهب في فعال المعدولة ثلاثة: مذهب أهل الحجاز البناء في الجميع، ومذهب القليل من تميم الإعراب في الجميع كغير المنصرف، ومذهب الكثير من تميم الفرق بين ما آخره راء وغيره، فإن كان آخره راء فمذهبهم كمذهب الحجازيين في وجوب بنائه، وإن لم يكن آخره راء فمذهبهم كمذهب القليل منهم في أنه يعرب إعراب غير المنصرف"<sup>(٣)</sup>.

**ثالثاً: ما جاء من (فعال) صيغة للمؤنث، وهو قسمان:**

**أ: الصفة الجارية مجرى الأعلام نحو "حلاق":**

وهي على ضربين<sup>(٤)</sup>:

أدهما: ما صار بالغلبة علماً جنسياً، وهو الأكثر، وذلك نحو: حلاق وجباز للمنية، فقد كانت في الأصل صفة عامة لكل ما يحلق به، ويجبذ أي يجذب، ثم بعد ذلك اختصت بجذب المنايا.

(١) المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، مرجع سابق: ج ٣/٣١٢، الزجاج، أبو إسحاق، إبراهيم، ما ينصرف وما لا ينصرف، مرجع سابق: ١٠٠ - ١٠١، ابن السراج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، مرجع سابق: ج ٢/٨٩، ابن خروف، علي بن محمد، شرح جمل الزجاجي، مرجع سابق: ج ٢/٥١، ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، مرجع سابق: ج ٤/٦٤ - ٦٥.

(٢) ابن هشام، عبدالله جمال الدين بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، مرجع سابق: ٤/١١٩، شرح شذور الذهب، مرجع سابق: ١٢٨، ١٢٩، شرح قطر الندى وبل الصدى، ٣٥ -

٣٦، الأزهرى، خالد زين الدين، التصريح بمضمون التوضيح، مرجع سابق: ج ٤/٢٤٦.

(٣) ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان، أمالي ابن الحاجب، مرجع سابق: ج ١/٣٦٤.

(٤) الاسترأبادي، رضي الدين، شرحه على الكافية، مرجع سابق: ج ٤/٤٠ - ٤١.

قال ابن سيده: "ويقال للمنية حَلَّاق، وهي معدولة عن الحالقة؛ لأنها تحلق كل شيء وتذهب به، قال الشاعر:

لَحِقَتْ حَلَّاقٍ بِهِمْ عَلَى أَكْسَائِهِمْ ضَرَبَ الرِّقَابِ وَلَا يَهُمُّ الْمَغْنَمُ<sup>(١)</sup>

ومن ذلك أيضاً: حناذٍ وبراحٍ للشمس، من الحنذ وهي الشّي والبراح وهو الزوال، وكلاحٍ وأزامٍ وجداعٍ للسنة، وسباطٍ للحمى لانبساطها في البدن، من الشعر السبط. وفشاشٍ وحيادٍ وصمامٍ للداهية لأنها تفش، أي تخرج ريح الكبر، وتحيد أي تميل، سميت به تفاقولاً، وتصم أي تشتد.

والضرب الثاني: ما بقيت على وصفيتها، نحو: قطاطٍ أي: قاطةٌ كافية، قال الشاعر:

أَطَلْتُ فِرَاطَهُمْ حَتَّى إِذَا مَا قَتَلْتُ سَرَاتَهُمْ كَانَتْ قَطَاطٍ<sup>(٢)</sup>

ومن ذلك أيضاً: كَيَّةٌ وَقَاع، قال الشاعر:

وَكُنْتُ إِذَا مُنِيتُ بِخَصْمٍ سُوءٍ دَأَفْتُ لَهُ فَأُكْوِيهِ وَقَاعٍ<sup>(٣)</sup>

(١) البيت للأخرم الطائي أو للمقعد بن عمرو في ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، ط٣ (دار صادر: بيروت: ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م) ١٠/٦٦ (حلق)، وبلا نسبة في: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق: ٣/٢٧٣، ابن سيده، المخصص، مرجع سابق: ١٧/٦٤.

(٢) البيت من الوافر لـ: عمرو بن معد يكرب في ديوانه، جمعه ونسقه: الطرابيشي، مطاع، ط٢: (دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م): ١٣٦، الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، شرح المفصل، قدم له ووضع فهرسه وهوامشه: د. يعقوب، إميل بديع: ط١: (بيروت: لبنان: دار الكتب العلمية: ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م): ٣/٥٨-٦٤، ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، ط٣ (دار صادر: بيروت: ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م) ٧/٣٨٢ (قطط).

(٣) البيت من الوافر وهو لعوف بن الأحوص، ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق: ٣/٥٩، السجستاني، أبو حاتم سهل، المذكر والمؤنث، تحقيق: د. الضامن، حاتم صالح (بيروت: دار الفكر المعاصر/ دمشق: دار الفكر: ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م): ٢١٣.

هل هذه الصفات معدولة باتفاق؟

قال سيبويه بعد حديثه عن الصفة والمصدر والنداء: "فهذا كله معدول عن وجهه وأصله"<sup>(١)</sup>، ونقل عن المبرد: "وأما ما كان معدولاً، فمجراه واحد في العدل وإن اختلفت أنواعه ... وتكون صفة غالبية حالة محل الاسم، كتسميتهم "المنية: حلاق يا فتى"<sup>(٢)</sup>. وسار على ذلك معظم النحويين؛ إلا إن الرضي لم يوافق النحويين على ذلك، ويظهر ذلك في قوله -بعد الحديث عن أنواع "فَعَالٍ -": "وفي ادعاء العدل في الأقسام الأربعة نظر"<sup>(٣)</sup>. ولعلي -حسب ما قرأت- لم أجد من خالف غيره، ولم ينقل عنه أحد هذا الرأي بل صرح السيوطي باتفاق النحاة فقال: "وكل هذه الأنواع معدولة عن مؤنث"<sup>(٤)</sup>.

#### - القول في تأنيث هذه الصيغة:

قال ابن خروف بعد الحديث عن أنواع "فَعَالٍ": "وجمعها مبني مؤنث معدول"<sup>(٥)</sup>. ونص على ذلك السيوطي: "وكل هذه الأنواع معدولة عن مؤنث"<sup>(٦)</sup>، وفي الارتشاف: "وفعال هذه كلها معدولة عن مؤنث"<sup>(٧)</sup>، وقد اتفق على هذا النحويون، فيما أعلم وهذه الصيغة مأخذها السماع عن العرب، وليست قياسية<sup>(٨)</sup>. قال سيبويه: "واعلم أن فعال ليس بمطرّد في القياس نحو: حلاق"<sup>(٩)</sup>.

(١) سيبويه، عثمان بن قنبر، الكتاب، مرجع سابق: ج ٣/٢٧٤.

(٢) المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، مرجع سابق: ج ٣/٣٠٥.

(٣) الاسترلابادي، رضي الدين، شرحه على الكافية، مرجع سابق: ج ٤/٤٤.

(٤) السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، همع الهوامع، مرجع سابق: ج ١/١٠٢.

(٥) ابن خروف، علي بن محمد، شرح جمل الزجاجي، مرجع سابق: ج ٢/٩٥٠.

(٦) السيوطي، أبو بكر عبدالرحمن، همع الهوامع، مرجع سابق: ج ١/١٠٢.

(٧) أبو حيان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب، مرجع سابق: ج ٢٠/٨٧٢.

(٨) السيوطي، أبو بكر عبدالرحمن، همع الهوامع، مرجع سابق: ج ١/١٠١.

(٩) سيبويه، عثمان بن قنبر، مرجع سابق: ج ٣/٢٨٠.

## ب: "فَعَال" في النداء:

وذلك نحو: يا فساق، ويا غدار، ويا خباث، وغيرها، وأصلها فاعلة نحو فاسقة وغادرة وخبيثة<sup>(١)</sup>.

وقد يستعمل في غير النداء، نحو:

أطوِّفْ ما أطوِّفُ ثم أويِ إلى بيِّتِ قعيدتهُ لكاع<sup>(٢)</sup>

و"فساق" معدول عن فاسقة، والفساق الفاجر وأصله الخروج عن الأمر، يقال فسقت الرطبة وذلك عندما تخرج من قشرتها، وأما "خباث" فهو معدول عن خبيثة، والخبيث ضد الطيب يقال خبث فهو خبيث أي خب رديء، و"لكاع" معدول عن "لكعاء" يقال ومنه رجل لكع أي رجل لنيم، و"دفار" ويراد "يا دافرة" وهي تعني النتن، ونحوها<sup>(٣)</sup>.

## - العدل والتأنيث في هذه الصيغة:

ذهب معظم النحويين إلى أن هذه الصيغة معدولة عن فاعلة، وعدلوا بها إلى فعالٍ من أجل المبالغة في هذه الأوصاف، واختصت هذه الأوصاف بالنداء؛ لأنها تصير معرفة بالقصد<sup>(٤)</sup>.

(١) ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، مرجع سابق: ج ٤/٥٧.

(٢) البيت من الوافر وهو للحطيئة، جرول بن أوس، ديوانه، دراسة وتبويب، قميحة، مفيد محمد، ط ١: (بيروت: لبنان: دار الكتب العلمية: ١٣٠٤-١٩٩٣م): ١٢٨، ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق: ٣/٥٦، المبرد، المقتضب، تحقيق: عزيمة، محمد عبد الخالق، ج ٤: (القاهرة: ١٥٠٤-١٩٩٤م): ٢٣٨.

(٣) ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل: ج ٤/٥٧.

(٤) المرجع السابق: ج ٤/٥٧.

أما الرضي فلا يرى في هذه الصيغ عدل، ودليل ذلك قوله: "وفي ادعاء العدل في الأقسام الأربعة نظر"<sup>(١)</sup>، ويعني بالأقسام الأربعة الأضرب التي بنيت على فعال.

أما عن تأنيث هذه الصيغة، فعبارات النحويين جميعهم - فيما اطلعت عليه - تدل على تأنيث هذه الصيغة<sup>(٢)</sup>.

هل هذه الصيغة سماعية أو قياسية؟

قال سيبويه: "واعلم أن فعال... وإنما يطرد هذا الباب في النداء والأمر"<sup>(٣)</sup>.

وذكر أبو حيان أن "فعال" في النداء ينقاس عند الجمهور، ولا تكون إلا في الهم، وذكر أن بعضهم لا يقيس عليه، فلا يقول: يا قباح قياساً على يا فساق<sup>(٤)</sup>. ونص السيوطي على أنه ينقاس في السبب بلا خلاف<sup>(٥)</sup>.

ولعل الصواب في ذلك عدم الاتفاق، ويؤيد ذلك أن الرضي قد ذهب في شرح الكافية إلى أن هذه الصيغة سماعية<sup>(٦)</sup>.

(١) الاسترأبادي، رضي الدين، شرحه على الكافية، مرجع سابق: ج ٤/٤٤.

(٢) سيبويه، عثمان بن قنبر، الكتاب، مرجع سابق: ١٩٨/٢، ابن السراج، محمد بن سهل، الأصول، مرجع سابق: ٨٩/٢، ابن خروف، علي بن محمد، مرجع سابق: ٩٥٠/٢،

الاسترأبادي، رضي الدين، شرح الكافية، مرجع سابق: ج ٤/٣٩.

(٣) سيبويه، عثمان بن قنبر، الكتاب، مرجع سابق: ج ٣/٢٨٠.

(٤) أبو حيان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب، مرجع سابق: ٨٧٢/٢.

(٥) السيوطي، أبو بكر عبدالرحمن، همع الهوامع، مرجع سابق: ٤٧/٢.

(٦) الاسترأبادي، رضي الدين، شرح الكافية، مرجع سابق: ج ٤/٣٩.

### رابعاً: فَعَال (المراد بها المصدر):

ويراد به ما جاء من "فَعَالٍ" معدولاً من مصدر مؤنث معرفة، وصار اسماً لهذا المصدر، مثل قول العرب: فجار ويسار، ومن ذلك قول الشاعر:

إِنَا احْتَمَلْنَا خُطْبَيْنَا بَيْنَنَا      فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارًا<sup>(١)</sup>

أراد بفجار فجرة علماً معرفة؛ لأنه قرنها بعدلها "برة" فكما أن برة علم فكذلك ما عدل عنه فجار سيكون في التقدير "فجرة"؛ ذلك أنه لو عدل عن "برة" لكان القياس أن يقال "برار"<sup>(٢)</sup>.

وقالوا: "يسار بمعنى الميسرة يقال: أنظرني حتى يسار أي إلى الميسرة"، ومن ذلك:

فَقُلْتُ امْكُثِي حَتَّى يَسَارَ لَعْنَنَا      نَحْجُ مَعًا قَالَتْ أَعْمَاءٌ وَقَابِلُهُ<sup>(٣)</sup>

أي امكثي إلى ميسر، فهو عَمٌّ على هذا اللفظ<sup>(٤)</sup>.

وكذلك: دعني كفاف، أي كُفَّ عني وأكفَّ عنك.

(١) البيت من الكامل وهو للذبياني، النابغة، ديوانه، شرح وتعليق: الحلي، حنا نصر، ط: بيروت: دار الكتاب العربي: ٥١٤١١-١٩٩١م): ١٠٣، سيبويه، الكتاب، طبعة الخانجي، مرجع سابق: ٢٧٤/٣، ابن يعيش، شرح المفصل، مراجعة إميل يعقوب، مرجع سابق: ٥١/٣.

(٢) ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، مرجع سابق: ج ٤: ٥٤.

(٣) البيت من الطويل وهو لابن ثور، حميد، ديوانه، تحقيق: الميمني، عبدالعزيز(القاهرة: دار القومية للطباعة والنشر: ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م): ١١٧، سيبويه، الكتاب، مرجع سابق: ٢٧٤/٣، ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق: ٥٣/٣.

(٤) ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، مرجع سابق: ج ٥: ٥٥.

قال رؤبة:

فَلَيْتَ حَظِّيَ مِنْ جَدَاكَ الصَّافِيِ وَالنَّفْعُ أَنْ تَتْرَكَنِي كَفَافٍ<sup>(١)</sup>  
ورواه الصغاني "من فداك الضافي"<sup>(٢)</sup>.

- هل هذه الصيغة مؤنثة معدولة باتفاق؟

ورد عن سيبويه في حديثه عن هذه الصيغة إذا كانت مصدرًا: "وأجري هذا الباب مجرى الذي قبله لأنه عدل كما عدل، ولأنه مؤنث بمنزلته"<sup>(٣)</sup>.

وجاء في شرح المفصل عن المصدر: "ولا تبنى إلا أن يجتمع فيها ما اجتمع في نزال وبابه من التعريف والتأنيث والعدل فهي محمولة عليه..."<sup>(٤)</sup>. وذكر ذلك أبو حيان<sup>(٥)</sup> والسيوطي<sup>(٦)</sup>.

وخالف الرضي النحويين في التأنيث والعدل، فقال عند حديثه عن المصدر: "ولم يقم لي إلى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيثه"<sup>(٧)</sup>، وأما عن العدل فقال: "وفي ادعاء العدل في الأقسام الأربعة نظر"<sup>(٨)</sup>، ويعني بالأقسام الأربعة أضرب فعال.

(١) الرجز لابن العجاج، رؤبة، مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه: ابن الورد، وليم: (الكويت: دار ابن قتيبة للطباعة): ١٠٠، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: المبارك، مازن وحمد الله، محمد علي، ط: ١: (دمشق: دار الفكر: ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م): ٧٥٨.

(٢) الصغاني، رضي الدين الحسن بن محمد، ما بنته العرب على "فعال"، مرجع سابق: ٧٥.

(٣) سيبويه، عثمان بن قنبر، الكتاب، مرجع سابق: ٢٧٥/٣.

(٤) ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، مرجع سابق: ج ٤: ٥٣.

(٥) أبو حيان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب، مرجع سابق: ج ٢/٨٧٢.

(٦) السيوطي، أبو بكر عبدالرحمن، همع الهوامع، مرجع سابق: ج ١/١٠٢.

(٧) الاسترأبادي، رضي الدين، شرح الكافية، مرجع سابق: ج ٤: ٣٧.

(٨) الاسترأبادي، رضي الدين، شرح الكافية، مرجع سابق: ٤/٤٤.

هل هذه الصيغة قياسية؟

ذهب سيبويه إلى أنها سماعية، فقال: "واعلم أن كل "فعالٍ" ليس بمطرّد... ولا في مصدر نحو فجار"<sup>(١)</sup>.

وذهب ابن هشام مذهباً مخالفاً إذ جعلها قياسية، فقال: "ويجوز قياساً مطرّداً صوغ "فعالٍ" هذا وفعالٍ السابق - وهو الدالّ على الأمر - ممّا اجتمع فيه ثلاثة شروط: أن يكون فعلاً، ثلاثياً، تاماً، ... ويقال من فسق وفجر وزنى وسرق: يا فساقٍ ويا فجارٍ ويا زناءٍ ويا سراقٍ"<sup>(٢)</sup>.

### خامساً: فعّالٍ "المراد بها الحال":

هذا الضرب لم يتحدّث عنه كثير من النحويين، وبعضهم خلط بينه وبين المصدر<sup>(٣)</sup>، وبعضهم خلط بينه وبين اسم الفعل<sup>(٤)</sup>. ومن ذلك بدادٍ، يقال: جاء القوم بداد<sup>(٥)</sup>، ومنه قول الشاعر:

وَذَكَرْتَ مِنْ لَبَنِ الْمُحَلَّقِ شُرْبَةً وَالْخَيْلَ تَعْدُو فِي الصَّعِيدِ بَدَادٍ<sup>(٦)</sup>

(١) سيبويه، عثمان بن قنبر، الكتاب، مرجع سابق: ج ٣/٢٨٠.

(٢) ابن هشام، عبدالله جمال الدين، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، مرجع سابق: ١٢٧.

(٣) ابن السراج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، مرجع سابق: ٢٤: ٨٩، ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، مرجع سابق: ج ٤/٣٥.

(٤) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل، مرجع سابق: ١٩٧.

(٥) ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، مرجع سابق: ج ٤/٥٤.

(٦) البيت من الكامل، وهو للجعدي، النابغة، ديوانه، تحقيق: الصمد، واضح، ط ١: (بيروت:

دار صادر: ١٩٩٨م): ٥٢، سيبويه، الكتاب، مرجع سابق: ٣/٢٧٥، ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق: ٣/٥١.



أي متبددة متفرقة، فهي حال<sup>(١)</sup>.

- ما قيل في العدل والتأنيث فيها:

ذكر السيوطي أنها معدولة عن مصدر مؤنث معرفة، وإن لم يستعمل

في كلامهم<sup>(٢)</sup>.

---

(١) الاسترأبادي، رضي الدين، شرح الكافية، مرجع سابق: ٤/٤٢.

(٢) السيوطي، أبو بكر عبدالرحمن، همع الهوامع، مرجع سابق: ١/١٠٢.



# القسم الثالث<sup>٣</sup> بناء "فَعَالٍ" أسبابه والعلاقة بينه وبين المنطق الصَوْتِي<sup>٣</sup>



أولاً: ما قيل في بناء كل نوع:

### أ. اسم الفعل:

قيل في بناء "اسم الفعل" عدة أسباب:

١. وقوعه موقع المبني وهو فعل الأمر الذي عدل عنه<sup>(١)</sup>.
  ٢. أنها صيغة نابت عن صيغة متضمنة معنى الحرف؛ لأنه ناب عن فعل الأمر الذي كان القياس فيه أن يكون باللام، لما كثر استعماله استثقلوا اللام فحذفت وجيء بدلاً منها بهمزة الوصل، فبني لتضمنه معنى هذه اللام<sup>(٢)</sup>.
  ٣. أصله الوقف؛ لأنه اسم للأمر، وسبب وجوب الوقف أنه بمنزلة الأصوات نحو: "غاق غاق"<sup>(٣)</sup>.
  ٤. لا يكون بعد الألف ساكن؛ لذلك حرك آخره<sup>(٤)</sup>.
- ويتبادر للذهاب سؤال، لماذا اختير البناء على الكسر؟ وللإجابة عن هذا السؤال، نذكر ما قيل في ذلك من أسباب:
١. حرك بالكسر لأنه الأصل في التقاء الساكنين<sup>(٥)</sup>.

---

(١) ابن الخشاب، عبدالله بن أحمد، المرتجل، تحقيق: حيدر، علي (دمشق: د.ن: ١٣٩٢هـ—  
٩٨٠: ١٩٧٢م).

(٢) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: النجار، محمد علي، ج ٢ (د.م: دار الكتب  
المصرية: د.ط): ٣٠٠، ابن الشجري، هبة الله بن علي، أمالي ابن الشجري، مرجع سابق:  
٣٥٤/٢، ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، مرجع سابق: ٥٠/٤.

(٣) الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، ما ينصرف وما لا ينصرف، مرجع سابق: ٩٦.

(٤) سيبويه، عثمان بن قنبر، الكتاب، مرجع سابق: ٢٧٢/٣.

(٥) ابن الشجري، هبة الله بن علي، أمالي ابن الشجري، مرجع سابق: ٣٥٣/٢، ابن يعيش،  
موفق الدين، شرح المفصل، مرجع سابق: ٥٠/٤، المبرد، محمد بن يزيد، الكامل، مرجع  
سابق: ٥٨٧/٢.

٢. أنها أسماء مؤنثة، والكسرة من علامات التأنيث، والكسرة من الياء التي استعملت علامة تأنيث في نحو تفعلين، وهذه أمة الله<sup>(١)</sup>.  
وذكر الزجاج أنه حرك بالكسر للتأنيث، لا لالتقاء الساكنين؛ لأنه يرى أن الأصل أن يفتح لالتقاء الساكنين؛ لأن الفتح من جنس الألف<sup>(٢)</sup>.

### ب. الأعلام المؤنثة:

ذكر في البناء عدة أسباب:

١. الحمل على اسم الفعل من حيث كانت على وزنه<sup>(٣)</sup>، واجتمع فيها ما اجتمع فيه من العدل والتعريف والتأنيث<sup>(٤)</sup>، وأضاف بعضهم: أنهن كلهن أعلام وُضِعْنَ لمسميات بهن<sup>(٥)</sup>.
٢. تضمنه معنى "تاء التأنيث"، فلما عدلن عن اسم مقدرة فيه تاء التأنيث؛ وجب بناؤهن لتضمنهن معنى الحرف، وهذا رأي الربيعي<sup>(٦)</sup>.

(١) سيبويه، عثمان بن قنبر، الكتاب، مرجع سابق: ٢٧٢/٣، المبرد، محمد بن يزيد، الكامل، مرجع سابق: ٥٨٧/٢.

(٢) الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، ما ينصرف وما لا ينصرف، مرجع سابق: ٩٦.  
(٣) ابن خروف، أبو الحسن محمد بن علي، شرح جمل الزجاجي، مرجع سابق: ٩٥٠/٢، ابن هشام، عبدالله جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، مرجع سابق: ١٢٠/٤، الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية، ٢٠٩/٢، ابن كمال باشا، أحمد بن سليمان، أسرار النحو، تحقيق حامد، أحمد حسن، ط٢، (د.م: دار الفكر للطباعة والنشر: ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م): ١٩٢.

(٤) ابن خروف، أبو الحسن محمد بن علي، شرح جمل الزجاجي، مرجع سابق: ٩٥٠/٢.

(٥) ابن الشجري، هبة الله علي، أمالي ابن الشجري، مرجع سابق: ٣٦٢/٢.

(٦) ابن الشجري، هبة الله علي، أمالي ابن الشجري، مرجع سابق: ٣٦٢/٢، المرادي، المعروف بابن أم قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: أ.د. سليمان، عبدالرحمن علي، مرجع سابق: ج ٣/١٢١٩، السيوطي، أبو بكر عبدالرحمن، همع الهوامع، مرجع سابق: ١٠٠/١.

٣. ذهب المبرد إلى أن سبب البناء توالي العلل، وليس بعد منع الصرف إلا البناء<sup>(١)</sup>، قال: "ولما كان المؤنث معدولاً عمّا لا ينصرف، عدل إلى ما لا يعرب؛ لأنه ليس بعد مالا ينصرف؛ إذ كان ناقصاً منه التنوين إلا ما ينزع منه الإعراب، لأن الحركة والتنوين حق الأسماء، فإذا أذهب العدل التنوين لعله، أذهب الحركة لعلتين"<sup>(٢)</sup>، ورد الزجاج على رأي المبرد بقوله: "هذا مذهب يفسده عندي أني أرى مالا ينصرف من الأسماء إذا زادت علته على ثنتين لم يُبلغ به أكثر من ترك الصرف"<sup>(٣)</sup>، ولا يتضح من ذلك رأيه في سبب البناء، ولم يذكر في كتابه رأياً خاصاً به أو موافقته لرأي معين.

ويرى الرضي أن بناء "فعال" العلم المؤنث مخالف للقياس؛ لأنه لا معنى للوصف فيها حتى يراعى البناء الذي يكون لها حال الوصف، ولكنه علل للحجازيين بأنهم رأوا أنه لا تضاد بين الوصف والعلمية من حيث المعنى؛ لذلك بنوها بناء الأوصاف وإن كانت مرتجلة، غير منقولة عن الأوصاف؛ إجراء لها مجرى العلم المنقول عن الوصف؛ لأنه أكثر من غيره، وعليه أجروا الأعلام الشخصية مجرى الأعلام الجنسية في البناء لجامع العلمية<sup>(٤)</sup>.

(١) المرادي، المعروف بابن أم قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، مرجع سابق: ١٢٢٠/٣، السيوطي، أبو بكر عبد الرحمن، همع الهوامع، مرجع سابق: ح ١٠٠/١.

(٢) المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، مرجع سابق: ج ٣/٣١٢.

(٣) الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، ما ينصرف ومالا ينصرف، مرجع سابق: ١٠٠-١٠١.

(٤) الاسترأبادي، رضي الدين، شرح الكافية، مرجع سابق: ج ٤/٤٤.

ومذهب بني تميم - وهو إعرابها إعراب غير المنصرف - عند الرضي هو القياس؛ فالإعراب لعريها من معنى الوصفية، ومنع الصرف لما فيها من العلمية والتأنيث<sup>(١)</sup>.

وللسهيلي رأي - لعله انفرد به حسب ما تيسر لي الاطلاع عليه من المراجع - وهو أنه يرى أن سبب منع هذا العلم من التنوين، فيه إشارة بهذه الأسماء إلى أنهم محبوبات، وكل محبوب مقرب إلى النفس يكون مضافاً إليها، فترك التنوين يشعر بهذا المعنى<sup>(٢)</sup>.

ويبقى السؤال، لماذا اختيار الكسر للبناء؟

يقول السهيلي: ألا ترى كيف خصوه بالكسرة التي هي أخت الياء، كأن المتكلم يريد إضافتها إلى نفسه... كما فعلت العرب في: خذام ورقاشي؛ إشعاراً بالإضافة إلى النفس من غير ياء، لأنهم لا يريدون الإضافة المحضة، إنما يريدون ما يضارعها ويقرب منها، وخصوا بهذا البناء فعال؛ لأنها قبل التسمية من خصائص أوصاف المؤنث، نحو: رَزَان وَحَصَان وَثَقَال، فرائحة الإضافة تمنع من التنوين، بني على الكسر أو لم يُبَيَّن<sup>(٣)</sup>.

ويظهر من نص السهيلي، أنهم اختاروا الكسر للإشارة إلى الياء التي تكون في الإضافة؛ للإشعار بالقرب من النفس.

(١) الاسترأبادي، رضي الدين، شرح الكافية، مرجع السابق: ج ٤/٤٤.

(٢) السهيلي، أبو القاسم عبدالرحمن، أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقهاء،

تحقيق: البناء، محمد إبراهيم (القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث: ٢٠٠٢م): ٣٢.

(٣) المرجع السابق: ٣٢-٣٣.

وذكر في سبب اختيار الكسر علة أخرى قريبة من هذه العلة، وهي أنهم عدلوا عما فيه علامة التانيث، فكان الأولى أن يُعدل إلى ما فيه تلك العلامة، والكسر من علامات التانيث؛ لأنها نوع من الياء التي استعملت للتانيث في مثل: "تفعلين" ونحوه<sup>(١)</sup>.

ولعله يمكن القول، إن اختيار الكسر؛ لما في الكسر من دلالة على التانيث على اختلافهم في تقدير تلك الدلالة.

لماذا اختار بعض بني تميم الكسر فيما في آخره راء؟

لأن مذهب بني تميم الإمالة، ولا تكون هذه الإمالة ولا تصح فيما آخره راء مضمومة أو مفتوحة؛ لذلك عدلوا إلى كسر آخرهما -أي المفتوح أو المضموم- لتصح فيهما الإمالة. وسبب امتناع الإمالة فيما آخره راء مضمومة أو راء مفتوحة؛ لأن الراء فيها تكرير، فالحركة فيها تقوم مقام حركتين، فكانت الضمة في هذا الحرف تقوم مقام ضمتين وكذلك الفتحة؛ لذلك رفضوا إمالة ما آخره راء مضمومة أو مفتوحة، وكسروا من أجل الإمالة.

قال سيبويه: "زعم الخليل أن إجناح الألف أخف عليهم، يعني: الإمالة، ليكون العمل من وجه واحد، فكرهوا ترك الخفة، وعلّموا أنهم إن كسروا الراء وصلوا إلى ذلك، وإن رفعوا لم يصلوا"<sup>(٢)</sup>.

(١) المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، مرجع: ٣/٣١٢.

(٢) سيبويه، عثمان بن قنبر، الكتاب، مرجع سابق: ٣/٢٧٨.

### ج. ما جاء من "فَعَال" صفة للمؤنث أو المراد بها المصدر:

يرى ابن خروف أن علة بناء "صيغة فعَال" في جميع الأضرب واحدة، وهي اجتماع أربعة علل، هي: "الحمل على اسم الفعل من حيث كانت على وزنه، واجتمع فيها ما اجتمع فيه من العدل والتعريف والتأنيث"<sup>(١)</sup>.

وذهب ابن كمال باشا إلى أنها بنيت لمشابتها اسم الفعل في العدل والوزن<sup>(٢)</sup>، وأضاف ابن الخشاب أن النداء يقتضي البناء -وذلك في الصفات المختصة بالنداء- إضافة إلى ما ذكر سابقاً من التأنيث والتعريف والعدل، قال: "علتان تمنعان من الصرف، فغلبت هذه العلة على الاسم فبعده من التمكن جداً فبني البتة"<sup>(٣)</sup>.

ولعل هذا الرأي قريب من رأي المبرد في علة بناء الأعلام المؤنثة نحو حذام وبابها.

ويرى الرضي أن سبب بناء الصفة بنوعيتها والمصادر، هو مشابقتها لاسم الفعل وزناً ومبالغة<sup>(٤)</sup>.

ولم أجد -فيما بين يدي من المراجع- من ذكر سبب بناء "فعال" المراد بها الحال، ولعله يمكن القياس على بقية الأنواع بأنها بنيت لما فيها من العدل والتأنيث، ومشابهة اسم الفعل في الوزن.

(١) ابن خروف، أبو الحسن محمد بن علي، شرح جمل الزجاجي، ج ٢/٩٥٠.

(٢) ابن كمال باشا، أحمد بن سليمان، أسرار النحو، مرجع سابق: ١٩٢.

(٣) ابن الخشاب، عبدالله بن أحمد، مرجع سابق: ٩٧.

(٤) الاسترأبادي، رضي الدين، شرح الكافية، مرجع سابق: ج ٣/٤٣.



ولعلّي أختّم ما قيل في البناء، بأنه يمكن أن يقال إن سبب البناء بشكل عام، هو مشابهة اسم الفعل في الوزن والتأنيث والتعريف والعدل، كما ذكر ابن خروف.

أما عن سبب اختيار الكسرة؛ فإنه راجع إلى ما فيها من معنى التأنيث، والمناسبة للإمالة عند من يميل إليها.

### التفسير الصوتي لبناء "فعال":

إن قيم تأليف الكلمات تعتمد على قيم الأصوات ذاتها؛ إذ إن ترتيب الحروف وتأليف الكلمات من خلال الأصوات له قواعد معينة تحكمه، بحيث لا يسمح في صيغة ما مثلاً بتجاوز الحروف المتماثلة تجاوراً ترفضه طبيعة نظم الكلمات اللغوية وتأليفها<sup>(١)</sup>.

والذي يؤكد ويدل على ارتباط الظواهر الصوتية بالنحو ارتباطاً كاملاً، العلامات الإعرابية، فهي دلالات صوتية من خلالها، ومن خلال غيرها نستدل على فهم الباب النحوي، إضافة إلى أنها تؤدي إلى فهم دلالي أيضاً<sup>(٢)</sup>.

فالمظاهر الصوتية يمكن أن يستفاد منها في تأسيس بقية الفروع اللغوية وتوضيحها سواء أكانت صرفية أو نحوية أو دلالية<sup>(٣)</sup>.

(١) د.كشك، أحمد، من وظائف الصوت اللغوي محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي، ط ٢

(جامعة القاهرة: كلية دار العلوم: ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م): ١٢.

(٢) المرجع السابق: ١٢.

(٣) المرجع السابق: ١٣.

والعلامة الإعرابية هي ظاهرة موجودة في العربية منذ أقدم عصورها، وقد حافظت عليها لأنها تمثل لأداة التي تساعد المتكلم على أن يتسع في كلامه معبراً عما في نفسه من معانٍ<sup>(١)</sup>.

يقول بروكلمان: "لقد احتفظت العربية القديمة بحالات الإعراب الثلاث الرئيسية سالمة، غير أن الحركات قد قصرت، ولا تحتفظ بطولها إلا في الوقف والقافية أحياناً"<sup>(٢)</sup>.

ولو حاولنا تفسير بناء "فَعَال" من الناحية الصوتية، نجد أن هناك قانوناً لغوياً صوتياً هو تحويل العلة الطويلة إلى العلة القصيرة التي تجانسها في كل حالة تقع فيها هذه العلة الطويلة قبل صحيح ساكن، أي قبل صحيح ليس متلوّاً بعلّة، وبناءً على هذا القانون تصبح الفتحة الطويلة -وهي ألف المد- فتحة، والكسرة الطويلة -أي ياء المد- كسرة، والضمة الطويلة -أي واو المد- ضمة<sup>(٣)</sup>؛ تم اللجوء إلى تحريك آخر هذه الصيغة لأنه لو سَكَن لأصبحت "فَعَال"، وبالتالي إذا طبق هذا القانون بتحويل العلة الطويلة وهي

(١) د. عميرة، خليل أحمد، في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق) (جدة: عالم المعرفة: ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م): ١٥٠.

(٢) بروكلمان، كارول، فقه اللغات السامية، ترجمة: د. عبدالنواب، رمضان (الرياض: مطبوعات جامعة الرياض: ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م): ١٠٠.

(٣) بروكلمان، كارل، فقه اللغات السامية، مرجع سابق: ٤٣-٤٤ و ١٤٩، د. عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي (القاهرة: عالم الكتب: ١٤١١هـ - ١٩٩١م) ٣٩١، د. عبده، داود، دراسات في علم أصوات العربية، (الكويت: مؤسسة الصباح: د.ت): ٤٣-٤٤، برجستراسر، التطوري النحوي للغة العربية (الرياض: دار الرفاعي، القاهرة: الخانجي: ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م): ٦٥ وما بعدها (تفصيل الحركات).

الألف إلى فتحة لأصبحت "فعل"؛ وبذلك يتغيّر الوزن ويتغيّر المعنى، ويصبح هناك اختلاط بين الأوزان.

فكان هذا التحريك من أجل المحافظة على الوزن وبقائه كما هو دون أن يتغيّر ويتداخل مع وزن آخر، وقد أشار إلى ذلك سيبويه: "وحرّك آخره لأنه لا يكون بعد الألف ساكن" (١).

وقد سبقت الإشارة إلى سبب اختيار الكسر، فهو -في نظري- في لغة الحجازيين لا علاقة له بالصوت، وإنما من أجل التأنيث.

وقد يكون هذا الكسر ليس علامة إعراب ولا بناء، وإنما علامة للتأنيث كما يرى براجشتراسر.

وقد يكون المعنى نفسياً كما ذكر السهيلي، وهو الإشعار بالإضافة إلى النفس من غير ياء (٢).

أما مذهب بني تميم في البناء فيما آخره راء، فإنه يمكن تفسيره من ناحيتين، هما: الناحية اللهجية، والناحية الصوتية، وكلاهما مرتبط بالآخر.

**أولاً: الناحية اللهجية:** إن لهجة تميم كانت تميل باطراد إلى تجانس الأصوات والحركات، وقد أدى هذا الميل إلى ظهور مجموعة من الظواهر اللغوية في هذه اللهجة، كالإتباع والإمالة والمعاقبة، وكسر حرف المضارعة وقلب السين صادًا ونحو ذلك (٣).

(١) سيبويه، عثمان بن قنبر، الكتاب، مرجع سابق: ج ٣/٢٧٢.

(٢) السهيلي، عبدالرحمن بن عبدالله، أمالي السهيلي، مرجع سابق: ٣٢.

(٣) المطلبي، غالب فاضل، لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة (العراق: منشورات وزارة

الثقافة والفنون: ١٩٧٨م): ١١٨.

ولعل السبب في تأثر الأصوات ببعضها يرجع إلى السرعة في الكلام، وهي صفة عرفت عن لهجات أهل البادية عامة، يقول د. أنيس: "أما البدوي الذي يقنع بالقليل، ويخلو إلى السكنينة والهدوء، فحياته مليئة بالترخي، وبما يشبه الكسل حتى في نطقه، فهو يقتصد في الجهد العضلي وفي التنفس ويميل إلى الاختصار في القول، لا يكاد يبدأ الكلام حتى ينتهي منه"<sup>(١)</sup>.

وقد كانت لهجة تميم تميل بوجه عام إلى الكسر، وذلك يتضح في ظاهرة الإتياع والإمالة وكسر حرف المضارعة، وغيرها من الظواهر التي عرفت بها هذه اللهجة<sup>(٢)</sup>.

وبسبب ظاهرة الإمالة التي كانت من الظواهر اللغوية عند تميم؛ لجأت تميم إلى بناء "فعال" إذا كانت مختومة بالراء، ولهذا تفسير صوتي يأتي تفسيره في الفقرة التالية.

**ثانياً: الناحية الصوتية:** قبل تحليل وتفسير اللجوء إلى البناء، أبيين أولاً بعض الأمور التي تتعلق بالإمالة، وبخصائص الراء من الناحية الصوتية.

تعريف الإمالة: "نطق الألف في حالات لغوية محدّدة، نطقاً خاصاً قريباً من نطق الياء، أو كما وصفها القدماء هي بأنها أن ينحى بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء"<sup>(٣)</sup>.

(١) د. أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية، ط٦ (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية: ١٩٨٤م): ١٣٢.

(٢) المطلبي، غالب فاضل، لهجة تميم، مرجع سابق، ١٣٩.

(٣) المرجع السابق: ١٢٧، المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، مرجع سابق: ٣/٣٥.

فالإمالة ما هي إلا للانسجام بين الأصوات، قال سيبويه: "أمالوا للكسرة التي بعد الألف، أراد أن يقربوها منها كما قربوا في الإدغام الصادر من الزاي حين قالوا صدر، فجعلوها بين الزاي والصاد"<sup>(١)</sup>. وفي التصريح، أن فائدة الإمالة "تناسب الأصوات وصيرورتها من نمط واحد، وبيان ذلك أنك إذا قلت "عابد" كان لفظك بالفتحة والألف تصعداً واستعلاءً، فإذا عدلت إلى الكسرة كان انحداراً وتسفلًا فيكون في الصوت بعض الاختلاف، فإذا أملت الألف قريباً من الياء وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة فتقارب الكسرة الواقعة بعد الألف، وتصير الأصوات من نمط واحد"<sup>(٢)</sup>.

أما الخصائص الصوتية للراء، فالراء صوت مكرّر؛ لأن التقاء طرف اللسان بحافة الحنك ممّا يلي الثنايا العليا يتكرّر في النطق بها، كأنما يطرق طرف اللسان بحافة الحنك طرفاً ليناً يسيراً مرتين أو ثلاثاً، وهكذا تتكون الراء العربية<sup>(٣)</sup>.

ولما كانت الإمالة من خصائص بني تميم، ولا تصح الإمالة فيما آخره راء مضمومة أو مفتوحة؛ لأن الراء - كما قيل في صفاتها - هي عبارة عن صوت مكرّر، والحركة فيها تقوم مقام حركتين، فإذا كانت مضمومة فإن الضمة تقوم مقام ضمتين، وإذا كانت مفتوحة فإنها تقوم مقام فتحتين، فلم تصح الإمالة معها - أي الفتحة والضمة - لذلك عدلوا إلى الكسر<sup>(٤)</sup>.

(١) سيبويه، عثمان بن قنبر، الكتاب، مرجع سابق: ١١٧/٤.

(٢) الأزهري، خالد، التصريح بمضمون التوضيح، مرجع سابق: ٢٧٧/٥.

(٣) د. أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ط ٤ (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية: ١٩٩٢م):

(٤) ابن الشجري، هبة الله علي، أمالي ابن الشجري، مرجع سابق: ٣٦١/٢.

## الخاتمة

وفي ختام هذا البحث، أسجّل أهم النتائج التي توصلت إليها على النحو التالي:

● إن صيغة "فَعَال" في كلام العرب تكون على ضربين: معدولة وغير معدولة.

● إن صيغة "فَعَال" المعدولة الغرض منها المبالغة والتوكيد.

● تكون "فَعَال" المعدولة على خمسة أضرب، هي:

أ. "فَعَال" اسم فعل.

ب. "فَعَال" علم مؤنث.

ج. "فَعَال" صفة مؤنثة، وهي على ضربين:

— ملازمة للنداء.

— جارية مجرى الأعلام.

د. "فَعَال" المراد بها المصدر.

هـ. "فَعَال" المراد بها الحال.

● سبب بناء "فَعَال" اسم الفعل، إما لتضمّنها معنى اللام، أو لوقوعها موقع المبنيّ وهو فعل الأمر.

● سبب بناء بقية الأنواع، هو الحمل والمثابهة على اسم الفعل في الوزن والعدل والتأنيث.

● سبب اختيار الكسر؛ لما فيها من معنى التأنيث.



- التفسير الصوتي للبناء، هو الفرار من تسكين هذه الصيغة للمحافظة على وزنها؛ إذ إن التسكين يؤدي إلى تقصير المد الذي يؤدي إلى تغيير الوزن.
- مذهب بني تميم في البناء، فيما آخره راء؛ يرجع إلى أسباب لهجية، وأخرى صوتية.



## قائمة المراجع

- الأزهرى، خالد زين الدين، التصريح بمضمون التوضيح، تحقيق: د. إبراهيم، عبدالفتاح بحيري، (الزهراء للإعلام العربي: ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).
- الاستراباذي، رضي الدين، شرح الرضي على الكافية في النحو، تحقيق: د. مكرم، عبدالعال سالم، (القاهرة: عالم الكتب: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
- د. أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ط ٤ (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية: ١٩٩٢م).
- بروكلمان، كارول، فقه اللغات السامية، ترجمة د. عبدالتواب، رمضان (الرياض: مطبوعات جامعة الرياض: ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م).
- ابن ثور، حميد، ديوانه، تحقيق: الميمني، عبدالعزيز (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر: ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م).
- الجعدي، النابغة، ديوانه، تحقيق: الصمد، واضح، ط ١: (بيروت: دار صادر: ١٩٩٨م).
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: النجار، محمد علي، (د.م: دار الكتب المصرية).
- ابن الحاجب، عمر عثمان، أمالى ابن الحاجب، تحقيق: قداره، فخر صالح، ج ١: (بيروت: دار الجيل، عمان: دار الأردن: ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م).
- الكافية في النحو (ضمن كتاب شرح الرضي على الكافية في النحو)، تحقيق: د. مكرم، عبدالعال سالم، ج ٤: القاهرة: عالم الكتب: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
- حسن، عباس، النحو الوافي، (القاهرة: دن: د.ت).
- الحطيئة، جرول بن أوس، ديوانه، دراسة وتبويب، قميحة، مفيد محمد، ط ١: (بيروت: لبنان: دار الكتب العلمية: ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).
- ابن خروف، علي بن محمد، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: د. عرب، سلوى محمد عمر، رسالة علمية نيل درجة الدكتوراه، (جامعة أم القرى: ١٤١٩هـ).



- ابن الخشاب، عبدالله بن أحمد، المرتل، تحقيق: حيدر، علي (دمشق: د.ن: ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م).
- الذبياني، النابغة، ديوانه، شرح وتعليق: الحي، حنا نصر، ط: ١: (بيروت: دار الكتاب العربي: ٥١٤١١ - ١٩٩١م).
- د. الرشود، حصة مبارك، بحث صيغة (فَعَال) اسماً لفعل الأمر، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية.
- الزجاج، أبو إسحاق، ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق: د. قراعة، هدى محمود، ط: ٣: (القاهرة: مكتبة الخازجي: ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).
- الزمخشري، أبو القاسم محمود، المفصل، وبذيله المفضل في شرح أبيات المفصل، الحلبي، محمد بدر (بيروت: دار ومكتبة الهلال: ١٩٩٣م).
- السجستاني، أبو حاتم سهل، المذكر والمؤنث، تحقيق: د. الضامن، حاتم صالح (بيروت: دار الفكر المعاصر/ دمشق: دار الفكر: ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).
- ابن السراج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: د. الفلتي، عبدالحسين، ط: ٤، (لبنان: مؤسسة الرسالة: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- السهيلي، أبو القاسم عبدالرحمن، أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه، تحقيق: البناء، محمد إبراهيم (القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث: ٢٠٠٢م).
- ابن أبي سلمى، زهير، ديوانه، شرحه: فاعور، علي حسن، ط: ١: (لبنان: بيروت: دار الكتب العلمية،: ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م).
- سيوييه، عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق وشرح: هارون، عبدالسلام محمد (بيروت: دار الجيل).
- الكتاب، تحقيق وشرح: هارون، عبدالسلام محمد، ط: ٣، (القاهرة: مكتبة الخانجي: ١٤٠٨-١٩٨٨م).
- ابن سيده، علي بن إسماعيل، المخصص (المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية: ١٣٢١هـ).

- السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: شمس الدين، أحمد، (لبنان: دار الكتب العلمية: ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
- ابن الشجري، هبة الله بن علي، أمالى ابن الشجري، تحقيق: د. الطناحي، محمد محمود، (القاهرة: مكتبة الخانجي: ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).
- الصبان، محمد بن علي، حاشيته على شرح الأشموني، تحقيق: شمس الدين إبراهيم، (بيروت: لبنان: دار الكتب العلمية: ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).
- الصغاني، رضي الدين الحسن بن محمد، ما بنته العرب على فعال، تحقيق: د. حسن، عزة، (دمشق: مطبوعات المجمع العلمي: ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م).
- الصميري، عبدالله بن إسحاق، التبصرة والتذكرة، تحقيق: د. علي الدين، فتحي أحمد، (دمشق: دار الفكر: ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).
- د. عبده، داود، دراسات في علم أصوات العربية، (الكويت: مؤسسة الصباح: د.ت).
- ابن العجاج، رؤبة، مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه: ابن الورد، ولیم: (الكويت: دار ابن قتيبة للطباعة).
- د. عميرة، خليل أحمد، في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)، جدة: عالم المعرفة: ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤).
- د. عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، (القاهرة: عالم الكتب: ١٤١١هـ - ١٩٩١م).
- الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية.
- د. كشك، أحمد، من وظائف الصوت اللغوي محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي، ط٢، (جامعة القاهرة: كلية دار العلوم: ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).
- ابن كمال باشا، أحمد بن سليمان، أسرار النحو، تحقيق حامد، أحمد حسن، ط٢، (د.م: دار الفكر للطباعة والنشر: ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله، شرح التسهيل، تحقيق: د. السيد، عبدالرحمن ود. المختون، محمد بدوي، (هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان: ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

- المبرد، محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق، د.الدالي، محمد أحمد، ط٣، (بيروت: مؤسسة الرسالة: ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).
- المقتضب، تحقيق: حمد، حسن ود. يعقوب، إيميل، (بيروت: دار الكتب العلمية: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- المقتضب، تحقيق: عزيمة، محمد عبدالخالق، (القاهرة: ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م).
- المرادي، ابن أم قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: سليمان، عبدالرحمن علي، (القاهرة: دار الفكر العربي: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠١م).
- ابن معد يكر، عمرو، ديوانه، جمعه ونسقه: الطرابيشي، مطاع، ط٢: (دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، ط٣: (دار صادر: بيروت: ١٤١٤هـ).
- ابن هشام، عبدالله جمال الدين بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، عبدالحميد، محمد محيي الدين، (بيروت: المكتبة العصرية: ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).
- شرح شذور الذهب، تحقيق: عبدالحميد، محمد محيي الدين، (بيروت: المكتبة العصرية: ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: المبارك، مازن وحمد الله، محمد علي، ط١: (دمشق: دار الفكر: ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م).
- ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، (بيروت: عالم الكتب).
- شرح المفصل، قدم له ووضع فهارسه وهوامشه د.يعقوب، إيميل بديع: ط١: (بيروت: لبنان: دار الكتب العلمية: ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).



## فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	١٣٧١١
٢-	Abstract	١٣٧١٢
٣-	المقدمة	١٣٧١٣
٤-	التمهيد	١٣٧٢٠
٥-	القسم الأول: "فَعَالٍ" في كلام العرب وأنواعها.	١٣٧٢٢
٦-	القسم الثاني: "فَعَالٍ" المددولة أنواعها ومذاهب النحاة منها.	١٣٧٢٥
٧-	القسم الثالث: بناء هذه الصيغة، وعلاقتة بالمنطق الصوتي.	١٣٧٤٧
٨-	الخاتمة	١٣٧٥٩
٩-	قائمة المراجع	١٣٧٦١
١٠-	فهرس الموضوعات	١٣٧٦٥